Ontario

بيان صحفي

وزارة المالية

خطة لحماية أونتاريو

يواصل بيان أونتاريو الاقتصادي لخريف عام 2026 حماية العمّال، وتعزيزَ القطاعات الرئيسية، وضمانَ وظائف مستقبلية بأجور مجزية.

أخبار 29 أكتوبر/ تشرين أول 2026

تورونتو — أصدر وزير المالية Peter Bethlenfalvy اليوم عن *المراجعة الاقتصادية والمالية لأونتاريو لعام 2026: خطة لحماية أونتاريو*، التي تُعزز خطة الحكومة لحماية العمّال والشركات والمجتمعات في أونتاريو، بالتوازي مع بناء اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة والمرونة والاعتماد على الذات بين دول مجموعة السبع. تستثمر الحكومة في تعزيز القطاعات الرئيسية المتأثرة بالرسوم الجمركية، وفي الوقت نفسه تعمل على تحسين القدرة التنافسية لمقاطعة أونتاريو بهدف استقطاب وظائف ذات أجور مجزية في القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك التصنيع المتقدم، وتعدين المعادن الحيوية وتكريرها، والذكاء الاصطناعي، والدفاع، وغيرها.

لا يزال العمال والأسر والشركات في مقاطعة أونتاريو يواجهون تحديات كبيرة نتيجة الإجراءات التجارية الأمريكية المستمرة، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وحالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي الأوسع. على الرغم من هذه التحديات، تحافظ الخطة المالية لمقاطعة أونتاريو على المرونة اللازمة للاستجابة للظروف المتغيرة، إلى جانب مواصلة الاستثمار في الأولويات الأكثر أهمية للأسر والمجتمعات المحلية. في ظل هذه العوامل الخارجية التي تلقي بظلالها على المقاطعة، تشير التوقعات المالية الواردة في *المراجعة الاقتصادية والمالية لمقاطعة أونتاريو لعام 2026*، إلى مسارٍ يقود إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول السنة المالية 2029-2030.

صرّح الوزير Bethlenfalvy في بيانه "إن أونتاريو لا تزال تواجه حالة من عدم اليقين الاقتصادي في ظل الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على كندا، مؤكداً أن الحكومة ماضية في تنفيذ خطة تستهدف حماية العمال والشركات والمجتمعات المحلية، بالتوازي مع تعزيز أسس اقتصاد أكثر قوة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. وأضاف Bethlenfalvy "أن الإدارة المالية المسؤولة تمثل ركيزة أساسية لتعزيز الصناعات الاستراتيجية في أونتاريو، واستقطاب فرص العمل المستقبلية، وصون الخدمات العامة الحيوية، بما يحافظ على القدرة التنافسية للمقاطعة في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي مستويات متنامية من عدم اليقين."

تعتمد أونتاريو على نهج قائم على الإدارة المالية الرشيدة والاستثمارات الاستراتيجية لتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، وإزالة معوقات التجارة بين المقاطعات، ودعم العمال وقطاع الأعمال، فضلاً عن المضي في تنفيذ خطة رأسمالية بقيمة 210 مليارات دولار للاستثمار في البنية التحتية الحيوية، بما يضمن جاهزية المقاطعة للتعامل مع المستجدات والتحديات الاقتصادية المتسارعة. تستند الخطة المالية للحكومة إلى نهج يوازن بين الاستدامة المالية وتحفيز النمو الاقتصادي، بما يعزز تنافسية اقتصاد أونتاريو ويدعم ازدهاره على المدى الطويل.

تشمل أبرز ملامح *البيان الاقتصادي لخريف 2026* ما يلي:

- تعزيز قدرة لأونتاريو على المنافسة من خلال التخفيض الضريبي (Ontario Competitiveness Tax Cut)، والذي يُعد جزءاً من خطة العمل الضريبية الممتدة لعدة سنوات (Ontario's multi-year Tax Action Plan).ومن شأن هذا الاجراء أن يوفر تخفيضًا ضريبيًا على مستوى المقاطعة بقيمة 8 مليارات دولار، وهو الخاص بالمقاطعة من برنامج الخصم الضريبي الضخم للإنتاجية ((Productivity Mega Deduction الذي أعلنت عنه الحكومة الفيدرالية، والذي من شأنه خفض تكلفة استثمارات الشركات عن طريق السماح لها بصورة دائمة بخصم 100 في المائة من قيمة مجموعة واسعة من الأصول فورًا.بعد إقرار التشريع الفيدرالي، يُقدر أن يجذب هذا الإجراء استثمارات رأسمالية إضافية إلى المقاطعة لا تقل عن 11 مليار دولار، وأن يُنشئ 30 ألف وظيفة جديدة، وأن يضيف 6 مليارات دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي (.(GDP. بالإضافة إلى تدابير الخصم المعجّل المدرجة في *موازنة 2026*، من شأن ذلك رفع إجمالي الإعفاءات الضريبية في أونتاريو لدعم الاستثمار التجاري إلى أكثر من 12 مليار دولار على مدى خمس سنوات.
- مواصلة تعزيز القاعدة الصناعية في أونتاريو وجذب الوظائف والاستثمارات من خلال خطة العمل الجديدة بين كندا وأونتاريو بقيمة 8.7 مليارات دولار، الهادفة إلى تعزيز قطاعات الصلب والسيارات والمعادن الحيوية في المقاطعة. ستساعد الخطة على حماية العمال والشركات المتضررة من الرسوم الجمركية الأمريكية، ودعم تحديث الصناعات الرئيسية، وإطلاق امكانات تطوير المعادن الحيوية، وإعداد أونتاريو للمنافسة في صناعات المستقبل، بما فيها التصنيع المتقدم، والدفاع، والطاقة، والمركبات الكهربائية، والبنية التحتية الاستراتيجية. تعمل أونتاريو على بناء اقتصاد أكثر قدرةً على المنافسة والمرونة والاعتماد على الذات من خلال تعزيز سلاسل التوريد المحلية، وتوسيع الفرص المتاحة في الأسواق، ودعم الاستثمارات الكبرى.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية لبناء الاقتصاد الأكثر تنافسية بين دول مجموعة السبع، من خلال تخفيف الأعباء التنظيمية وتسريع إصدار الموافقات للشركات. ويشمل ذلك الالتزام بمراجعة كل تصريح من التصاريح الـ375 التي تصدرها المقاطعة والموجهة إلى الشركات، على مدى ثلاث سنوات، بهدف إلغاء أو تبسيط أو تطوير ما بين 35 و50 في المئة منها بحلول نهاية عام 2028. في السنة الأولى، راجعت الحكومة بالفعل 51 في المئة من أصل 375 تصريحًا موجّهًا إلى الشركات، وألغت أو بسّطت أو طوّرت 65 في المئة من التصاريح التي راجعتها. تعمل أونتاريو أيضًا على تقليص أوقات معالجة التصاريح بما يعادل بما يقارب 220 ألف يوم، مما يُسرّع تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية ويدعم تنقّل العمالة.

- اتخاذ إجراءات سريعة بالإعلان منذ أبريل 2025 عن تدابير لدعم العمال والشركات وتخفيف آثار الرسوم الجمركية بقيمة تقارب 30 مليار دولار، بما في ذلك تدابير لتعزيز المرونة الاقتصادية والازدهار على المدى الطويل. يشمل ذلك تأجيل سداد بعض الضرائب التي تديرها المقاطعة لمدة ستة أشهر، من من 1 أبريل إلى 1 أكتوبر 2025 دون فوائد أو غرامات بما يتيح سيولة تصلإلى 9 مليارات دولار من السيولة لنحو 80 ألف شركة للمساعدة في تخفيف أعباء الضغوط المالية. كما وسّعت الحكومة نطاق الأهلية للاستفادة أيضًا أهلية الاستفادة من صندوق أونتاريو المتحد معًا للتجارة (Ontario Together Trade Fund (OTTF) و برنامج – OTTF) وبرنامج تمويل حماية أونتاريو للتمويل (Protect Ontario Financing Program (POFP، بهدف توفير – (POFP، لتقديم الدعم الحيوي الأساسي للشركات واللازم لمساعدتها على مواصلة أعمالها، والحفاظ الاستمرار في العمل، والإبقاء على الوظائف، العمال في وظائفهم، وإعادة توطين سلاسل التوريد توريدها إلى داخل المقاطعة.

- تعزيز دعم البحث والتطوير من خلال إعادة إدراج النفقات الرأسمالية ضمن النفقات المؤهلة للاستفادة من ائتمان أونتاريو الضريبي للبحث والتطوير (Ontario Research and Development Tax Credit) وائتمان أونتاريو الضريبي للابتكار ((Ontario Innovation Tax Credit، بالتوازي مع التحسينات الأخيرة التي اعتمدتها الحكومة الفيدرالية. من المقدّر أن يوفّر ذلك دعمًا ضريبيًا إضافيًا يتجاوز 50 مليون دولار كندي على مدى السنوات الثلاث المقبلة، مما يساعد على خفض تكاليف البحث والتطوير لنحو 700 شركة.

- احترام أموال دافعي الضرائب من خلال الإدارة المالية المسؤولة، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الحكومة، وتعزيز الرقابة، والحد من الأعباء الإدارية. تشمل تدابير الحكومة مراجعة البرامج والخدمات ذات الأولوية لتحديد فرص تعزيز الكفاءة، والحد من الأخطاء والهدر وسوء الاستخدام والاحتيال، وكذلك تحسين نتائج الاستثمارات، وضمان توجيه الموارد نحو تقديم خدمات عامة عالية الجودة لأسر أونتاريو والشركات على حد سواء.

- دعم قطاع السينما والتلفزيون في أونتاريو من خلال اقتراح تحديث معايير الأهلية للاستفادة من ائتمان أونتاريو الضريبي للرسوم المتحركة الحاسوبية والمؤثرات الخاصة (Ontario Computer Animation and Special Effects Tax Credit - OCASE). ولتبسيط آليات الدعم وتسهيل الوصول إلى الائتمان الضريبي القابل للاسترداد على دخل الشركات بنسبة 18 في المائة (Refundable Corporate Income Tax Credit)، تقترح الحكومة حصر الأهلية للاستفادة من هذا الائتمان على منتجي الأفلام والبرامج التلفزيونية فقط. من شأن هذا النهج المقترح أن يحقق مواءمة أكبر مع معايير الأهلية المعتمدة في المقاطعات والأقاليم الكندية الأخرى، مع الاستمرار في دعم أنشطة المؤثرات الخاصة والرسوم المتحركة في أونتاريو.

حقائق سريعة

- على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي، من المتوقع أن يواصل اقتصاد أونتاريو نموه، مع توقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.5 في المائة في عام 2026 و1.5 في المائة في عام 2027.
- تضمنت الخطة المالية لأونتاريو مزيداً من التحوط للحفاظ على المرونة والاستجابة للظروف الاقتصادية الصعبة. ومن المتوقع أن يبلغ العجز 16.9 مليار دولار في السنة المالية 2026-2027، بينما يبلغ 12.7 مليار دولار في 2027-2028، و6.7 مليار دولار في 2028-2029، قبل العودة إلى تحقيق ميزانية متوازنة في 2029-2030.
- دعم قطاع الغابات في أونتاريو من خلال استثمارات تتجاوز 90 مليون دولار لتعزيز القدرة التنافسية والابتكار، إلى جانب أكثر من 86 مليون دولار لدعم مشاريع الكتلة الحيوية الحرجية التي تضمن وتزيد من الاستخدام طويل الأجل للأخشاب في جميع أنحاء المقاطعة.
- تواصل أونتاريو إحراز تقدم في إدارة عبء ديونها، حيث من المتوقع أن تظل نسبة الدين الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي دون الهدف الحكومي البالغ 40 في المائة طوال فترة التوقعات.
- الحد من التكاليف التي تتحملها الأسر والأفراد من خلال تقديم دعم يتجاوز 12.5 مليار دولار في السنة المالية 2026–2027، بما في ذلك الاستثمار في الإسكان والتعليم والنقل العام والنقل، وتيسير تحمّل تكاليف الطاقة، ورعاية الأطفال والمزايا الأسرية، ودعم الفئات الضعيفة.
- ستطلق الحكومة مشاورات في شهر نوفمبر الجاري للمساهمة في إعداد *ميزانية عام 2027* والمرحلة التالية من خطتها لحماية أونتاريو، وتنمية الاقتصاد، وبناء البنية التحتية الحيوية، وتقديم خدمات أفضل.

مصادر إضافية

اقرأ التوقعات الاقتصادية لأونتاريو لعام 2026 والمراجعة المالية – خطة لحماية أونتاريو

اقرأ أبرز نقاط *خطة لحماية أونتاريو*

اقرأ الورقة المرجعية: *نظرة على الاقتصاد والمال*

اقرأ *موازنة أونتاريو 2026:خطة لحماية أونتاريو*

---

news.ontario.ca/mof/en
Disponible en français

التواصل الإعلامي

Sarah Chapin
مكتب الوزير Bethlenfalvy
Sarah.Chapin@ontario.ca

Scott Blodgett
فرع الاتصالات
Scott.Blodgett@ontario.ca